على ضمير المختص لا تتناوله والله يعصمنا اي يمنعنا وفي الاية العصمة عدم خلق القدرة على
المعصية ويجوز الدعاء بها مقيدة بفضله ولذلك قال من الزلل بفتح اللام مصدر قولك زللت بكسر
اللام تزل بالفتح اذا زل في طين ومنطق قاله في الصحاح والجملة دعائية مستانفة قدم فيها المسند
اليه لتقوي الحكم بتكرر الاسناد مرة الى الضمير ومرة الى الظاهر واتى بالمسند فعلا مضارعا لافادة
استمرار العصمة ويوفقنا لما قالوا في نحو الله يستهزئ بهم ويوفقنا من التوفيق وهو خلق القدرة
الداعية الى الطاعة في القول والعمل اي بل القول بالعمل نحو التعرف الشايع وان كان العمل يطلق على ما
يتناوله لقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات ثم اعتذر لذوي الالباب اي العقول الكاملة من
التقصير الواقع في هذا الكتاب وهذا الكلام ظاهر في وضع الخطبة بعد التاليف واسئل حذف المفعول
لافادة تعميمه مع الاختصار كل احد كقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام اي جميع عباده والاظهر
ان المحذوف ضمير ذوي الالباب بلسان التضرع قال في النهاية التضرع التذلل والمبالغة في السوال
والرغبة يقال ضرع يضرع بالكسر والفتح ويضرع اذا خضع وذل والخشوع قال في النهاية
والخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن انتهى وظهر ان الخشوع غير التضرع لاختلاف ما
يتعلقان به واضافة اللسان اليهما اما على حذف مضاف اي لسان ذي التضرع والخشوع وكل من اللفظين
مستعمل في حقيقته واما ان كلا من التضرع والخشوع شبه بانسان تشبيها مضمرا واضيف اليه
اللسان الذي هو من لوازم المشبه به تخييلا ودلالة على التشبيه المذكور والوجهان ايضا جايزان
في قوله وخطاب اي اسئل بخطاب التذلل والخضوع وقد علم مما مر فيه انفا وجايزان ايضا في قوله
ان ينظر هذا الكتاب بعين الرضا لا السخط التي تصور الحق بصورة الباطل ولما كانت عين الرضا
وان كانت لا تختلق عيوبا ليست موجودة لانها عن كل عيب موجود كليلة متعامية عنه رغب
ايثار النصح ان يجمع معها ما يميز الخطا فقال وعين الصواب ثم فرع عن النظر بعين الصواب ما هو
نتيجته فقال فما كان اي وجد وما شرطية وشرطها كان التامة وفاعلها وقوله من نقص
بيان لما وجوابه قوله كملوه وهو فعل ماض وفاعله ضمير ذوي الالباب ومفعوله ضمير ما الذي هو في المعنى
نقص فان قلت النقص هو الترك والتكميل انما يكون للموجود قلت النقص يطلق تارة على المعنى المصدري
وهو ما ذكرت وتارة على المحذوف وتارة على المحذوف منه وهذا الثالث هو المراد هنا واطلاق النقص عليه من
اطلاق المصدر على المفعول او الفاعل وما كان من خطا اصلحوه والمرتضى عندهم في اصلاح

مايفق

ما يفق عليه الناظر في كلام غيره التنبيه على ذلك بالكتابة في حاشية او غيرها لا المحو والاثبات
من الاصل لاحتمال الصواب في الاصل والتخطية خطا وقلما يحتمل ما ان تكون كافة لقل عن طلب
الفاعل او مصدرية والفاعل المصدر المؤول منها من الفعل بعدها وهو يخلص مصنف
اي خلاص مصنف اي نجاته من الهفوات بفتح الفاء جمع هفوة بسكونها اي زلة او يتجاوز لمؤلف
اي مصنف من العثرات جمع عثرة اي زلة وقد ظهر ان هاذه الالفاظ مترادفة وقيل التاليف
التركيب مع بقاء الفرق بين الاجزاء والتصنيف جعل الشيء اصنافا فقيل فالاول اخص مطلقا
وفيه نظر اذ لو سلمناه يمكن تصادقهما وانفراد كل منهما فيكون كل منهما اعم من الاخر
من وجه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما • تم والحمد لله رب العالمين في اواخر محرم سنة ١٣٠٥

ه ه ه

قال الشيخ الامام العالم العلامة سيدي عبد الواحد بن احمد بن علي بن عاشر على قول الشيخ
سيدي خليل وخصصت نية الحالف الخ ما نصه هاذه مسئلة عويصة صعب فهمها
على كثير وعز تحريرها المعتنى في منح التحرير ولنشرح كلام المصنف بما يكشف القناع ويحصل
الاقناع قوله وخصصت نية الحالف الخ يعني ان نية الحالف تخصص مدلول اللفظ العام
وهو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بلا حصر وانها تقيد المطلق وهو اللفظ الدال على
الماهية بلا قيد ولكن بشرط ان تكون النية المخصصة للعام منافية اي مخالفة له بان
تكون مخرجة لبعض افراد العام عن مقتضى ما سيق له العام من اثبات او نفي كمن حلف لا
يتزوج مدة حياة زوجته ثم انه فارقها وتزوج وقال كنت اردت من مدة حياتها
مدة كونها تحتي لا ان فارقت عصمتي فهذا لا يحنث كما قال المصنف واحترز بالشرط المذكور
عما اذا كانت النية غير منافية كما اذا نوى في المثال المذكور مدة بقائها معه وغفل عن
حال خروجها عن عصمته فهذا يحنث اذا تزوج غيرها وهي في عصمته بلفظه ونيته ولم
تزد النية في هاذه الحالة الا توكيدا ويحنث اذا تزوج غيرها وهي في غير عصمته بمجرد لفظه
بمنزلة من اطلق اللفظ العام ولم ينو شيئا فانه يحنث بمجرد لفظه وهذه التفرقة على الوجه المذكور
نص عليها القرافي وحكى الاجماع على الحنث في المنوي وفي المغفول عنه اعني الذي لم

فايدة اعلم ان قد ترد للاثبات
وترد للنفي فان كانت للاثبات
فلا بد لها من فاعل وهو اما
ما الموصولة او الموصوفة
او المصدر المنسبك من المصدرية
او غير ذلك وان كانت للنفي
فلا تفتقر لما بعدها لكونها
نكرة موصوفة توقف وحمل فعل
لا فعل لها وان اقترنت بها ما فهي كافة
لها عن الفاعل وتكون ما زايدة في
الفعل كلام المصنف هنا
وبهذا تعلم ان قوله الاحتمال
الثاني في كلام الناظر
...

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1